القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية

"بيروت 2019"

إعداد: الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

- غياب شبه شامل للقادة والزعماء العرب - قمّة بلا قادة: 3
– أسباب تدحرج سلسلة الاعتذارات من قبل الزعماء العرب..... 4
- جدول أعمال القمّة العربية الاقتصادية والتنموية: 4
- مبادرة صندوق للاستثمار مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي: ... 6
- الاستراتيجية العربية للطاقة النظيفة 2030:..... 7
- قرارات مؤتمر القمة الاقتصادية العربية (إعلان بيروت): 7
- نتائج مؤتمر القمة الاقتصادية العربية بدورته الرابعة:..... 9
1 - التخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين والنازحين:..... 9
2 - دعم صمود الشعب الفلسطيني: 9
3 - متابعة التطور التكنولوجي والمعلوماتي: 10
4 - دعم مسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي: 11
5 - اعتماد مشروع الميثاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 11
6 - اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030: 11
7 – اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر: 12
8 - توفير الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع: 12
9 - الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي:..... 13
10 - اعتماد برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية:..... 13
11 - الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال انتهاكات حقوق الطفل: 13
-دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية: 14
-الرئيس اللبناني " ميشيل عون" يدعو لإعادة الإعمار:..... 15
-مبادرة الرئيس اللبناني ميشيل عون لإعادة الأعمار: 15

-النائب الأول لرئيس البنك الدولي في قمة بيروت الاقتصادية: 17
-قرارات زعماء الدول العربية في القمة الاقتصادية العربية ببيروت: 19
مؤتمرات القمة العربية العادية وغير العادية والاقتصادية: 21
قائمة مؤتمرات القمة العربية: 21

القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية "بيروت 2019"

إعداد: الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

انعقدت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في دورتها الرابعة، في العاصمة اللبنانية بيروت، الأحد 20 كانون الثاني 2019، برئاسة الرئيس اللبناني ميشيل عون، وبحضور عدد قليل من رؤساء الدول والحكومات العربية والوزراء والمنظمات الإقليمية والدولية.

(مثلت القمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي عُقدت في بيروت، قبل أيام، مشهداً كاريكاتوريا بائساً لانقلاب الشعارات الوحدوية ـ الثورية إلى نقيضها تماماً.. فلم يأت من الملوك والرؤساء العرب إلا رئيس موريتانيا، في حين حضر أمير دولة قطر جلسة الافتتاح وغادر متعجلاً.. تاركاً خلفه "قنبلة موقوتة" على شكل "وديعة" بخمسمائة مليون دولار بتصرف الحكومة اللبنانية، في مصرف لبنان). [1]

ـ غياب شبه شامل للقادة والزعماء العرب ـ قمّة بلا قادة:

تنعقد القمّة العربية الاقتصادية والتنموية، في بيروت مع غياب شبه شامل للقادة والزعماء العرب (باستثناء رئيسَي موريتانيا والصومال ولبنان)، وكذلك في غياب رؤساء حكومات، وحتى وزراء خارجية. وذلك، في سابقة قلّما شهدتها قمّة عربيّة، منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945. إذ انخفض مستوى تمثيل 22 دولة، من رؤساء وقادة، إلى رئيسين فقط، وهي سابقة لم تحدث لا في القمم الاقتصادية الثلاث السابقة، ولا في القمم العربية العادية والطارئة التي قاربت الأربعين قمّة. [2]

وكان لبنان قد أراد من انعقاد القمة على أراضيه، إبراز دوره السياسي والاقتصادي في المجموعة العربية، جاء مستوى الحضور فيها ليكشف عدم قدرته على إقناع أيّ دولة عربية بحضور فاعل في هذه القمّة. وبصرف النظر

---

[1] ـ طلال سلمان، القمم تزاحم النكسات العربية... وغزة هي الأمة الآن، السفير العربي. 31/01/2019.

[2] - https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-01-19-1.3463779

عن النتائج المتوقعة من القمّة لمناقشة جدول العمال والبيان الذي أقرّه مجلس وزراء الخارجية العرب أمس، تمهيداً لرفعه إلى ممثلي الملوك والأمراء والرؤساء العرب.

– أسباب تدحرج سلسلة الاعتذارات من قبل الزعماء العرب

تردّدت معلومات مفادها أنّ من أسباب تدحرج سلسلة الاعتذارات من قبل الزعماء العرب عن حضور القمّة ما يلي:

أولاً - الدول العربية، تعتبر لبنان في المحور السوري- الإيراني.

ثانياً - المخاوف من التهديدات الأمنية التي صدرت الأسبوع الماضي عن عدد من المسؤولين اللبنانيين.

ثالثاً - الحوادث التي حصلت حيال الدولة الليبية وإنزال عَلمها. فغداة هذه الحادثة، ووفق المعلومات، حصلت مشاورات بين عدد من الرؤساء والملوك العرب، وتقرّر في ضوئها عدم حضور القمّة.

- جدول أعمال القمّة العربية الاقتصادية والتنموية:

يتضمن مشروع جدول أعمال القمة 24 بندا في مقدمتها، تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وتقرير حول متابعة تنفيذ قرارات قمة الرياض الاقتصادية 2013، وملحق خاص بالانعقاد الدوري للقمة العربية التنموية بناء على قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويشمل مشروع جدول الأعمال، بندا حول الأمن الغذائي العربي، ويتضمن عدة مواضيع منها:

- مبادرة الرئيس السوداني عمر البشير بشأن الأمن الغذائي العربي،
- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي،
- التكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية، ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية.

كما يتضمن جدول الأعمال وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي، وحول الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر

متعدد الأبعاد 2020-2030 ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 20300.

وأكد القادة العرب اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030 ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 20300.

كإطار يعزز من الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة في الدول العربية وخفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50% بحلول عام 2030، وأهمية تنفيذه ودعوة القطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الدعم اللازم بما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الإنسان العربي. وقد ناقشت القمة الاقتصادية عدد من القضايا الاقتصادية أهمها:

- تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
- استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي،
- الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،
- الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030،
- السوق العربية المشتركة،
- مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي الدول العربية،
- إدارة النفايات الصلبة في العالم العربي.

وأكدت القمة ضرورة متابعة التقدم في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي أملا في الوصول إلى سوق عربية مشتركة وبذل كافة الجهود للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، مع الإشارة إلى أهمية دعم وتمويل مشروعات التكامل العربي واستكمال مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

من جانبه، أكد الناطق الرسمي باسم القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية مدير مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية اللبنانية رفيق شلالا ان لقاءات ثنائية عقدت في بيروت بين أعضاء الوفود، تتناول صياغة الفقرات الاخيرة والبنود التي هناك حاجة لتطويرها او تعديلها. وأوضح في تصريحاته التي نقلتها الوكالة الوطنية للإعلام، أن هذه اللقاءات تساعد على تأمين المناخ الذي يؤدي إلى أن يكون البيان الختامي للقيمة شاملا ومتفقا عليه بين كل الاعضاء." [3]

- مبادرة إنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي:

وثمنت القمة مبادرة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح ، لإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمال 200 مليون دولار بمشاركة القطاع الخاص ومساهمة دولة الكويت بـ50 مليون دولار، على أن يوكل إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مسئولية إدارة هذه المبادرة التنموية، بالإضافة إلى دعوة الدول العربية لدعم هذه المبادرة للإسهام في تعزيز الاقتصاد العربي المشترك وخلق فرص عمل واعدة للشباب العربي، ومساهمة البنوك ومؤسسات التمويل العربية المشتركة في دعم هذه المبادرة بالطرق التي توفر لها الاستمرارية لتحقيق أهدافها المنشودة.

ودعت قمة بيروت القطاع الخاص العربي للاستثمار في المشروعات التي توفرها مبادرة رئيس السودان للاستثمار العربي في السودان من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي مع التأكيد على الالتزامات القانونية الدولية لجمهورية السودان بما في ذلك مجال المياه، كما دعا الصناديق العربية ومؤسسات التمويل للمساهمة في توفير التمويل اللازم لإنجاز تلك المشروعات.

[3] https://arabic.cnn.com/business/article/2019/01/20/lebanon-saudi-kuwait-qatar-economic-league-arab-states-economic-summit

وتم اعتماد مشروع الميثاق الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لضمان اندماج اقتصاديات الدول العربية فيما بينها وخلق مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وصولاً إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، مؤكدا على أهمية وضع آلية متابعة وتقييم لتحسين ومراجعك السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعوة، في ذات الوقت، القطاع الخاص لدعم تنافسية تلك المؤسسات.

- الاستراتيجية العربية للطاقة النظيفة 2030:

انسجاما مع أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة اعتمدت القمة الاقتصادية ببيروت الاستراتيجية العربية للطاقة النظيفة 2030 انسجاما مع أهداف الأجندة العالمية 2013 للتنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتوافق مع هدفها السابع الرامي إلى تمكين الجميع من الوصول الميسر والموثوق للطاقة الحديثة بشكل مستدام يراعى الواقع التنموي للدول العربية وأفق تطوره المستقبلي حتى 2030.

ووافق القادة العرب على مبادرة "المحفظة الوردية"، كمبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية، وذلك في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من أجل ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبرفاهية في جميع الأعمار، مشددين على ضرورة إشراك المجتمعات كافة في تحقيق ذلك الهدف باعتباره هدفا أساسيا للوصول إلى الأهداف التنموية ودعم جهود جامعة الدول العربية لمواصلة تعزيز سبل التعاون لتطوير النظم الصحية في الدول العربية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض السارية وغير السارية.

- قرارات مؤتمر القمة الاقتصادية العربية (إعلان بيروت):

تبدو قرارات مؤتمر القمة الاقتصادية العربية في دورته الرابعة، "إعلان بيروت 2019" في البيان الختامي للقمة كما يلي:

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته الرابعة بمدينة بيروت في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 20 يناير /كانون ثاني 2019 م، إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ

القرارات التي تم اتخاذها والمشاريع التي تبنتها القمم العربية التنموية السابقة في دوراتها المتعاقبة الأولي في الكويت: 19-20 يناير/ كانون ثاني 2009 م، والثانية في شرم الشيخ: 19 يناير/ كانون ثان 2011 م، والثالثة في الرياض: 21 – 22 يناير/ كانون ثاني 2013م، ونؤكد على أهمية إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون تنفيذها، بما يُمّكن من استكمال مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك وبما يخدم المواطن العربي ويؤدي إلى تحسين مستوى معيشته.

(وانطلاقاً من الظروف التي تمر بها المنطقة العربية من تحولات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل كبير على الخطط التنموية التي تبنتها الدول العربية في الفترة السابقة، الأمر الذي أدى إلى خلق تحديات جسام في جميع مناحي الحياة، والتي من شأنها شحذ الهمم من أجل الارتقاء بالمواطن العربي على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتوفير الحياة الكريمة له، وأخذاً في الاعتبار ما تشهده منطقتنا العربية من انتشار ظاهرة الإرهاب وتبعاتها التي أثرت سلباً على التنمية الشاملة للمجتمعات العربية، وما خلّفه ذلك من تزايد أعداد النازحين واللاجئين في الدول العربية، فضلاً عن تزايد أعداد البطالة والفقر، وما يتطلبه ذلك من ضرورة التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في ضوء الاحتياجات العربية، وإدراكاً بأن ذلك كله يتحقق من خلال التطوير الشامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بالتعاون مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين ومنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة، في إطار سعي متكامل ومتناسق، يأخذ في الاعتبار أسباب التطورات والطموحات المشروعة للشعوب العربية التّواقة إلى تغيير واقعها نحو الأفضل وإصلاح أوضاعها وضمان مستقبل أجيالها بما يضمن خلق فرص عمل واستثمارات اقتصادية واجتماعية على حد سواء، ويحقق الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية المنشودة لكافة فئات المجتمع). [4]

[4] - صحيفة اليوم السابع، القاهرة،

https://www.youm7.com/story/2019/1/20/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-

- **نتائج مؤتمر القمة الاقتصادية العربية بدورته الرابعة:**

اتفق ممثلو الزعماء والقادة العرب في مؤتمر القمة الاقتصادية العربية بدورته الرابعة بيروت على ما يلي:

1 - التخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين والنازحين:

إدراكاً منّا بتفاقم أزمة اللاجئين والنازحين في الدول العربية وما ترتب عليها من أعباء اقتصادية واجتماعية على الدول العربية المستضيفة، وما خلفّه ذلك من تحديات كبرى من أجل تحسين أوضاعهم وتخفيف ومعالجة التبعات الناجمة عن اللجوء والنزوح على الدول المستضيفة، نؤكد على ضرورة تكاتف جميع الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية من أجل التخفيف من معاناة هؤلاء اللاجئين والنازحين وتأمين تمويل تنفيذ مشاريع تنموية في الدول العربية المستضيفة لهم من شأنها أن تدعم خطط التنمية الوطنية وتساهم في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة المؤقتة. وندعو لجذب مزيد من الاستثمارات العربية والدولية في الدول المستضيفة.

2 - دعم صمود الشعب الفلسطيني:

وإذ نؤكد على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة وما أعقبها من تدمير للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية، وإيماناً منّا بالمسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس بُغية الحفاظ على الهوية العربية، الإسلامية والمسيحية، للقدس الشريف، نؤكد على ضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية نحو توفير التمويل اللازم باشراك المنظمات والجهات ذات الصلة لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018- 2022)، وندعو جميع الجهات المعنية لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة. كما نؤكد على حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار الجمعية العامة رقم (194) لعام

%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-
%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9

1948، والتأكيد على التفويض الدولي الممنوح لوكالة الأونروا وفقاً لقرار إنشائها، ورفض أي قرار يهدف لإنهاء أو تقليص دورها، والدعوة لتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازناتها بشكل يمكنها من مواصلة القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وإذ ندعو جميع الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الإسرائيلي أو نقل السفارات إليها، ونؤكد على عزمنا اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية بمدينة القدس الشريف.

3 ـ متابعة التطور التكنولوجي والمعلوماتي:

وإدراكاً منّا بأهمية التطور التكنولوجي والمعلوماتي وما أحدثه من تغييرات كبرى في تنظيم الاقتصاد العالمي، وما أفرزه من تقدم في مجال الاقتصاد الرقمي الذي أصبح محركاً هاماً للنمو الاقتصادي العالمي، وإيماناً منّا بأهمية ضرورة أن تواكب الدول العربية ثورة الاتصالات والمعلومات، نؤكد على ضرورة تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة، ونؤكد كذلك على أهمية وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، نُثمّن عالياً مبادرة أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، لإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال وقدره مائتي مليون دولار أمريكي بمشاركة القطاع الخاص، ومساهمة دولة الكويت بمبلغ 50 مليون دولار، وكذلك مساهمة دولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار من رأس مال هذا الصندوق، بما يعادل نصف حجمه، على أن يوكل إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية إدارة هذه المبادرة التنموية، وندعو الدول العربية إلى دعم هذه المبادرة للإسهام في تعزيز الاقتصاد العربي المشترك وخلق فرص عمل واعدة لشبابنا العربي. كما نتمنى على البنوك ومؤسسات التمويل العربية

المشتركة النظر في استقطاع نسب من صافي أرباحها السنوية لدعم الاحتياجات المستقبلية، وضمان استمرارية عمل هذا الصندوق.

4 ـ دعم مسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي:

مسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

إيماناً منّا بأهمية دعم مسيرة العمل التنموي الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتعزيز أطر التكامل الاقتصادي العربي، فإننا نؤكد على ضرورة متابعة التقدم المحرز في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتطلبات الاتحاد الجمركي العربي أملاً في الوصول إلى سوق عربية مشتركة، وبذل كافة الجهود للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك. ومؤكدين في ذات الوقت على أهمية دعم وتمويل مشروعات التكامل العربي واستكمال مبادرة المساعدة من أجل التجارة.

5 ـ اعتماد مشروع الميثاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتأكيداً على أهمية الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أصبحت تشكل مدخلاً هاماً لحل مشكلة البطالة، وعاملاً حاسماً في زيادة الدخل القومي ومصدراً مغذياً للمجتمعات الصناعية الكبرى، ومخبراً للتطبيقات التكنولوجية بالغة الدقة، وفضاءً للابتكارات بأشكالها المتنوعة، فقد اعتمدنا مشروع الميثاق الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من اجل ضمان اندماج اقتصاديات الدول العربية في ما بينها وخلق مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وصولاً إلى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، مؤكدين على أهمية وضع آلية متابعة وتقييم لتحسين ومراجعة السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وندعو في الوقت ذاته القطاع الخاص لدعم تنافسية هذه المؤسسات.

6 ـ اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030:

وإيماناً منّا بأهمية مصادر الطاقة في ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها دول العالم قاطبةً وأهمية تنويع مصادر الطاقة، فقد اعتمدنا

الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 بُغية تحقيق التطور المستدام لنظام الطاقة العربي انسجاماً مع أهداف الأجندة العالمية 2030 للتنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتوافق مع هدفها السابع الرامي إلى تمكين الجميع من الوصول المُيّسر والموثوق للطاقة الحديثة بشكل مستدام يراعي الواقع التنموي للدول العربية وآفاق تطوره المستقبلي حتى عام 2030.

7 – اعتماد الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر:

وتأكيداً على أهمية أن الاستثمار في الإنسان هو أقصر طريق لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وانطلاقاً من التطورات المتسارعة التي أثرت سلباً على المكتسبات التنموية العربية في ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية والتي أدت إلى زيادة نسب معدلات الفقر والبطالة، فقد اعتمدنا الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020-2030 كإطار يعزز من الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، بهدف خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50% بحلول عام 2030، مؤكدين على أهمية متابعة تنفيذه، وندعو القطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم كافة أوجه الدعم اللازمة بما ينعكس إيجاباً على الإنسان العربي.

8 - توفير الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع:

وإيماناً منّا بأهمية توفير الرعاية الصحية لجميع فئات المجتمع نظراً لما يشكله ذلك من انعكاس إيجابي على المجتمعات، حيث يعد توفير الرعاية الصحية للجميع بمثابة وقود للاقتصاديات المستدامة، فقد وافقنا على مبادرة "المحفظة الوردية" كمبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية، وذلك في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، من أجل ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. ونؤكد على ضرورة إشراك المجتمعات كافة على تحقيق ذلك الهدف باعتباره هدفاً أساسياً للوصول للأهداف التنموية. وندعم جهود منظومة جامعة الدول العربية لمواصلة

تعزيز سبل التعاون لتطوير النظم الصحية في الدول العربية للحد من انتشار الأوبئة والأمراض السارية وغبر السارية.

9 - الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي:

وإدراكاً منّا بأهمية الارتقاء بالتعليم الفني والمهني في الوطن العربي وربطه بمتطلبات سوق العمل كعنصر من عناصر التنمية الشاملة، نؤكد على ضرورة تنمية المهارات وتشجيع الإبداع والابتكار بهدف بناء الإنسان وخلق المواطن المنتج الذي يساهم في بناء وتنمية المجتمع العربي من أجل تحقيق مكاسب إنسانية واجتماعية واقتصادية، وسن التشريعات والقوانين المنظمة لسوق العمل وتدريب العمالة بما يمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أهمية الدور الرئيسي للأسرة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فقد اعتمدنا وثيقة منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 كأجندة التنمية للأسرة في المنطقة العربية.

10 - اعتماد برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية:

وإدراكاً منّا بأهمية الدور الفاعل للمرأة في المجتمعات العربية وضرورة تمكينها وإدماجها في كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بما يُمكّنها من القيام بدورها كمحرك رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وإعداد أجيال عربية واعدة قادرة على مواكبة التطورات، فقد وافقنا على برنامج إدماج النساء والفتيات في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية، والذي يهدف إلى توعية وتثقيف وتدريب النساء وتقديم كافة الخدمات اللازمة لهنّ، كما نعلن التزامنا بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ البرنامج.

11 - الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال ومواجهة انتهاكات حقوق الطفل:

وتأكيداً على أن تحسين نوعية الحياة للجميع وخاصة الأطفال يعد سبيلاً لتقدم الأوطان، واستشعاراً بأهمية توفير الحياة الكريمة للأطفال وخاصة من هم في مناطق النزوح واللجوء والمناطق التي تعاني من انتشار ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة والتي أثرت سلباً لا محالة على الأطفال، باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفاً، فقد اعتمدنا "الاستراتيجية العربية لحماية

الأطفال في وضع اللجوء/ النزوح بالمنطقة العربية"، كوثيقة استرشادية وإنفاذ حقوقهم بهدف التصدي لأوضاع الأطفال اللاجئين/النازحين في المنطقة العربية والتعامل مع ظروفهم المعيشية، مؤكدين على ضرورة أن يعمل كافة الشركاء المعنيين سوياً في مجال حماية الطفل لإيجاد الحلول وإنقاذ جيل بأكمله من الضياع.

وانطلاقاً من أهمية حماية الأطفال في المنطقة العربية من استغلالهم بأي شكل من الأشكال، فقد اعتمدنا التوصيات الصادرة عن دراسة "عمل الأطفال في المنطقة العربية"، تمهيداً لإعداد استراتيجية إقليمية لمكافحة عمل الأطفال لمواجهة انتهاكات حقوق الطفل، تمهيداً لإعدادهم ككوادر شابة واعدة قادرة على دخول سوق العمل وهم متمتعون بالمهارة ولديهم القدرة على الإنتاج.

- **دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية:**

وأوضح البيان، أهمية دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية لتحقيق النهوض والتكامل الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وارتكازاً على أسس هذه التنمية، نرحب بنتائج المنتدى الرابع للقطاع الخاص العربي الذي عقد على هامش القمة العربية التنموية في بيروت، والذي هدف إلى بلورة تطلعات القطاع الخاص العربي بُغية تعزيز دوره المنوط به وكذلك تكريس الدور الفاعل للمرأة العربية في مجتمع الأعمال العربي وتضييق الفجوة بين الجنسين وخلق آليات أكثر فاعلية لزيادة وتنمية التجارة العربية البينية وتعزيز دور الابتكار ودعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سبيل اقتصادات عربية أكثر احتوائية وإطلاق عدد من المبادرات التي تصب في صالح تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي العربي.

وإيماناً بأهمية تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتعزيز دور المنظمات الشبابية في تحقيق التنمية الشاملة، بما ينعكس إيجاباً على الشباب وتوفير فرص العمل وتطوير المهارات لدى الشباب وخاصة اللاجئين والنازحين منهم، وهو ما يعد استثماراً في مستقبل المنطقة والعالم، نرحب

بنتائج المنتدى الرابع للشباب العربي الذي عقد على هامش القمة العربية التنموية.

وانطلاقاً من إيماننا بأن المجتمع المدني هو شريك فعّال للحكومات في العمل من أجل التنمية ويكمل دورها ويتكامل معها في رفع الأعباء والمشكلات في بلداننا العربية، بما يدعم جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، نرحب بنتائج المنتدى الرابع للمجتمع المدني الذي عقد على هامش القمة العربية التنموية، وخاصة تفعيل مبدأ الشراكات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الأهلية الفاعلة على الساحة العربية.

- **الرئيس اللبناني " ميشيل عون" يدعو لإعادة الإعمار:**

أكد الرئيس اللبناني ميشال عون في كلمته، أن هذه القمة تأتى لمجابهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه البلدان العربية، آملا أن تخطو تلك البلدان خطوة على طريق النهوض والازدهار وتعزيز العمل التنموي العربي المشترك". [5]

وتابع: "لقد ضرب منطقتنا زلزال حروب متنقّلة... لسنا اليوم هنا لنناقش أسبابها والمتسبّبين بها والمحرّضين عليها، إنّما لمعالجة نتائجها المدمّرة على الاقتصاد والنمو في بلداننا والتي عادت بنا أشواطاً إلى الوراء".

وتساءل: "أين دولنا من مسيرة تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، من القضاء على الفقر، إلى محاربة عدم المساواة والظلم، في وقت تُهدم البيوت على رؤوس أصحابها، وتنتهك حقوق الشعوب بالحرية والعيش الكريم، وينتشر الدمار، ويغادر الملايين أوطانهم نحو دول هي أصلا تنوء تحت أحمالها وتضيق بسكانها؟".

- **مبادرة الرئيس اللبناني ميشيل عون لإعادة الأعمار:**

أطلق الرئيس اللبناني ميشيل عون مبادرة لإعادة الأعمار، فقال: "لقد عملنا على اقتراح مشروع بيان ختامي يصدر عن القمّة حول أزمة النازحين

---

[5] - صحيفة اليوم السابع – القاهرة،
https://www.youm7.com/story/2019/1/20/%D9%81%D9%89-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

واللاجئين نظراً لانعكاسات هذه الأزمة الخطيرة على اقتصاد دولنا، وأبعد من ذلك، لما تشكّله من مخاطر وجودية على النسيج الاجتماعي القائم في المنطقة. ففي ظل التحديات التي تواجهنا، أتقدم بمبادرة ترمي إلى اعتماد استراتيجية إعادة الإعمار في سبيل التنمية، داعياً إلى وضع آليات فعالة وفي مقدمها تأسيس مصرف عربي لإعادة الإعمار والتنمية يتولّى مساعدة جميع الدول والشعوب العربية المتضرّرة على تجاوز محنها، ويسهم في نموها الاقتصادي المستدام"، داعياً "جميع المؤسسات والصناديق التمويلية العربية للاجتماع في بيروت خلال الأشهر الثلاثة المقبلة لمناقشة وبلورة آليات فعالة تتماشى مع هذه التحديات التي تواجهنا، ومتطلبات إعادة الإعمار". [6]

وتحدث الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط قائلاً: " يتحتم على بلداننا العربية تأمين الانسجام بين هياكلها الاقتصادية واستثمار ما تزخر به من ثروات طبيعية هائلة ومصادر بشرية لبناء تكتل اقتصادي فعال يكون رافعة للتنمية المستدامة، سبيلا إلى تأمين العيش الكريم إلى مواطنينا والازدهار لمنطقتنا. ولقد اصبحت التكتلات الاقتصادية ضرورة توليها خصوصيات الاقتصاد الدولي واكراهات النظام العالمي الجديد، غير ان حظوظ اي تكتل اقتصادي بالنجاح تظل في الدرجة الأولى رهينة لتوفر الأمن والاستقرار حيزه الجغرافي، وهذا ما يستوجب منا على ارسائه في المنطقة من خلال الإسراع في ايجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية يرتكز على القرارات الدولية والمبادرة العربية للسلام. "

وتابع أبو الغيط: "أن تحقيق اندماج اقتصادي لعالمنا العربي يخلق تنمية مستدامة يتطلب منا في المقام الأول الاستثمار في رأس المال البشري وبناء الإنسان العربي المنفتح على الثقافات العالمية والمتسلح بالعلوم المعاصرة واطلاق طاقات الشباب واشراكه في الحياة العامة وتمكين المرأة من لعب دورها كاملا، مع ما يتأتى من ذلك اعطاء الأولوية للتعليم و الاستثمار في البحث العلمي وتكوين مهني عالي الجودة، وهو ما يساهم في تجاوز بلداننا

[6] - المصدر السابق.

العربية مرحلة اعتماد اقتصادياتها في اساس على تصدير المواد الأولية الخام، مما يسهم في بناء صناعات تحويلية قادرة على المنافسة وعلى تحصين مناخ الأعمال لتشجيع التجارة والاستثمارات المشتركة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **النائب الأول لرئيس البنك الدولي في قمة بيروت الاقتصادية:**

تحدث الدكتور محمود محيي الدين، [7] النائب الأول لرئيس البنك الدولي قائلاً: (إن قمة بيروت تنعقد في وقت أصبح فيه العالم أكثر تقلبا من الناحية السياسية، وأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية. وأضاف محيي الدين، خلال كلمته بالقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة ببيروت، أن العرب يحتاجون اليوم رميات موفقة نحو التقدم والتنمية المستدامة، فقد ضعفت معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتزايدت حالات التوتر والنزاعات في التجارة الدولية، وازدادت المخاطر المحدقة بالاقتصاديات المختلفة مع احتمالات ارتفاع تكلفة الاستيراد، مشيراً إلى أننا نشهد تغيرات كبرى في موازين القوى الاقتصادية العالمية والإقليمية، التي تصارعت وتيرة تغيرها مع الأزمة المالية العالمية. [8]

وأكد الدكتور محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس البنك الدولي، إنه في ظل حالات الاضطراب وعدم اليقين والحراك السريع يشهده العالم شديد التغير، نجد الاقتصاد العربي يتعرض لما يمكن أن نطلق عليه "تغيرات في عصر المربكات الكبرى"، متمثلة في نزوح البشر وكثرة اللاجئين وموجات الجفاف وتغير في المناخ وغيرها، متابعا أننا بصدد صورة صناعية رابعة.

وأضاف محيي الدين، أن تكلفة الخسائر في النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والنزاعات والصراعات في المنطقة العربية، تزيد 900 مليار

---

[7] - وزير الاستثمار السابق في جمهورية مصر العربية.

[8] - كلمة الدكتور محمود محيي الدين النائب الاول لرئيس البنك الدولي،
https://www.youm7.com/story/2019/1/20/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-

دولار، لتضيف عبئا على تراكمت من قبل، كما نجحت الأقاليم الاقتصادية حول العالم في تخفيض نسبة من يعانون من الفقر المدقع، إلا أن هذه النسبة قد زادت عربيا إلى الضعف، من 2.6% إلى 5% في الفترة من 2013 حتى 2015. وأوضح أن الإقليم الاقتصادي العربي، هو الأسوأ، في عالم العدالة في توزيع الدخل حول العالم، إذ يستحوذ أغنى 10% من السكان على 61% من الدخل القومي، في حين أن الـ 10% الأغنى في أوروبا لا يتجاوز نصيبهم 37%، في الصين 41% والهند 55%، ولكن تأتى توقعات النمو الاقتصادي مشيره إلى تحسن طفيف لم يتجاوز 3% هذا العام، لكن هو أفضل من العام الماضي.

يعاني الاقتصاد العربي من أعلى نسبة بطالة في العالم، إذ وصلت هذه النسبة إلى 10.6% وهي تقترب من ضعف نسبة البطالة العالمية، ومقدارها اليوم 5.7%، وهي أشد تركزا بين شباب العرب وأعلى بين النساء مقارنة بالرجال.

وكشف عن أن الاقتصاد العربي يحتاج إلى توليد 10 ملايين فرصة عمل جديدة لكل عام، حتى يتصدى لمعدلات البطالة، على أن تتاح هذه الفرص وفقا لسياسات نمو شاملة، تعزز من فرص مشاركة النساء في سوق العمل، إنصافا للمرأة العربية، وتقديرا لكفاءتها كلما أتيحت لها الفرص ودعما لتنمية مستدامة، لا تفتئت على حقوق الناس أو تهدر نصف طاقته البشرية عبثا.

وأوضح النائب الأول لرئيس البنك الدولي، أن المجتمعات العربية تزداد شبابية، حيث إن هناك أكثر من 60% من السكان تحت سن الثلاثين، ويجب الاستفادة منهم بالاستثمار في البشر والبنية الأساسية المدعمة للتكنولوجيا والتوقي ضد المخاطر.

وأشار إلى أن تمويل التنمية المستدامة، لا يأتي من خلال صفقات مالية متناثرة او إنفاق مشتت، بل يجب أن يستند لنهج متكامل قوامه سياسات متناسقة ومؤسسات ذات كفاءة، ولا يغنى ذلك عن منع نزيف خسائر الكيانات الاقتصادية المملوكة للدولة، وطرق استخدام الأصول المعطلة في زيادة

الموارد، مبينا أن أول محاور تمويل التنمية يعتمد على تعبئة الموارد المحلية بكفاءة وإنفاقها بفاعلية وحسن استخدام مجالات الإنفاق العام.

وأوضح أن الموازنات العامة العربية، تحسنت العام الماضي وانخفض العجز فيها إلى 4.5 %، لكن مدى تعرضها للصدمات الاقتصادية ما زال كبيرا، ونلاحظ أنه رغم جهود بذلت في تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاديات العربية ومواردها، فإن موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها ما زالت شديدة التأثر بأسعار النفط بشكل مباشر وغير مباشر.

وتابع: أسعار النفط قد حيرت الاقتصاديين والقائمين على الموازنات العامة، فبعدما كان سعر النفط في حدود 100 دولار في الفترة من 2011 إلى 2014، أصبح أقل من 50 دولار في الفترة من 2015 إلى 2018، ثم مقدر أن يحوم السعر حول 69 إلى 74 دولار خلال العام الحالي، والعام القادم، وهذه التغيرات الكبيرة لا تسمح بأي تخطيط مناسب لاحتواء الآثار السلبية، ورغم جهود التنويع والتحسين والإصلاح، إلا أنها تتفاوت مع تغيرات اتجاهات الأسعار صعودا وانخفاضا.

وقال النائب الأول لرئيس البنك الدولي، إن هناك حاجة إلى تحصيل الموارد الضريبية العربية، فالمتوسط في الدول العربية حاليا هو 11% وهذا يقل عن المتوسط الموصى به 15%، لذا يستلزم التغيير.

ولفت إلى أن هناك جزءا آخر يرتبط بتمويل التنمية، وهو مشاركة القطاع الخاص المشغل الأكبر لقوى العمل، وهناك مجالات جيدة يمكن مناقشتها في إتاحة فرص العمل والتشغيل من خلال مشاركة القطاع الخاص، وفى خطة تمويل التنمية المستدامة أيضا محورا للتدفقات المالية الخارجية، ولكن ما زال الاقتصاد العربي مصدرا للتمويل إلى الخارج، وهو يقلل من فرص التمويل بالاعتماد على الموارد المالية الذاتية.

- **قرارات زعماء الدول العربية المجتمعون في القمة الاقتصادية العربية ببيروت:**

قرر قادة الدول العربية المجتمعون في بيروت عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الخامسة بعد أربع أعوام في مطلع عام 2023 م في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات وما جاء في هذا الإعلان، ودراسة مشاريع وموضوعات تهم العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وتُكلّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية.

ووجه البيان الختامي للقمة الشكر والتقدير إلى الجمهورية اللبنانية حكومة وشعباً، و إلى الرئيس ميشال عون ، على الاستضافة الكريمة لأعمال القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، كما تمت الإشادة بالإدارة الحكيمة لجلساتها، وتتويج نتائج أعمالها بقرارات هامة من شأنها تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتحقيق مزيد من التقدم والرفاه في كافة المجالات للمواطن العربي .

إعداد: الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
Email: moustafa.alkafri@gmail.com

ملحق

مؤتمرات القمة العربية العادية وغير العادية والاقتصادية:

يعقد مؤتمر القمة العربية سنوياً في إحدى العواصم العربية، والبداية كانت بدعوة قادة الدول العربية من قبل الملك فاروق ملك مصر سابقاً في عام 1946، لعقد أول مؤتمر قمة في قصر "أنشاص " بمصر، شاركت به الدول السبع المؤسسة لجامعة الدول العربية، وهي :الأردن، ومصر، والسعودية، واليمن، والعراق، ولبنان، وسوريا.

ركّزت أعمال هذه القمة على القضية الفلسطينية، وأعلنت الدول المشاركة عزمها على "التشاور والتعاون والعمل قلباً واحداً ويداً واحدة". والعمل بكل الوسائل الممكنة لمساعدة الشعوب العربية التي ما تزال تحت حكم الاستعمار الأجنبي لكي تنال استقلالها وحريتها وتبلُغَ أمانيها القومية بحيث تصبح أعضاء في أسرة جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

قائمة مؤتمرات القمة العربية:

منذ تأسيس الجامعة العربية في عام 1945، عقدَ القادة العرب 41 اجتماعَ قمة حتى عام 2019؛ توزعت بين 28 قمة عادية و9 قمم طارئة (غير عادية) و4 قمم اقتصادية.

مؤتمر القمة العربية فترة الأربعينيات:

مصر قمة أنشاص في الإسكندرية، مصر 29 - 28) مايو / أيار.[2](1946

مؤتمر القمة العربية فترة الخمسينات:

لبنان قمة بيروت: في بيروت، لبنان 15 - 13) نوفمبر / تشرين الثاني.(1956

مؤتمرات القمة العربية فترة الستينات:

مصر مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، مصر 17 - 13) يناير / كانون الثاني.(1964

مصر مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية، مصر 11 - 5) سبتمبر / أيلول.(1964

المغرب مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء، المغرب 17 - 13) سبتمبر / أيلول.(1965

السودان مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم، السودان 29) أغسطس / آب 2 - سبتمبر / أيلول.(1967

المغرب مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط، المغرب 23 - 21) ديسمبر / كانون الأول(1969

مؤتمرات القمة العربية فترة السبعينات:

مصر مؤتمر القمة غير العادي الأول في القاهرة، مصر 27 - 21) سبتمبر / أيلول.(1970

الجزائر مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر، الجزائر 28 - 26) نوفمبر / تشرين الثاني.(1973

المغرب مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، المغرب 29 - 26) أكتوبر / تشرين الأول.(1974

السعودية مؤتمر القمة العربي السداسي :الرياض، السعودية 18 - 6) أكتوبر / تشرين الأول.(1976

مصر مؤتمر القمة العربي الثامن :القاهرة، مصر 26 - 25) أكتوبر / تشرين الأول.[3](1976

العراق مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد، العراق 5 - 2) نوفمبر / تشرين الثاني.(1978

تونس مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، تونس 22 - 20) نوفمبر / تشرين الثاني.(1979

مؤتمرات القمة العربية فترة الثمانينات:

الأردن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمّان، الأردن 27 - 25) نوفمبر / تشرين الثاني.(1980

المغرب مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس، المغرب 25) نوفمبر / تشرين الثاني.(1981

المغرب مؤتمر القمة العربي غير العادي الثاني في فاس، المغرب 9 - 6) سبتمبر / أيلول.(1982

المغرب مؤتمر القمة العربي غير العادي الثالث في الدار البيضاء، المغرب 9 - 7) أغسطس / آب.(1985

الأردن مؤتمر القمة العربي غير العادي الرابع في عمّان، الأردن 12 - 8) نوفمبر / تشرين الثاني.(1987

الجزائر مؤتمر القمة العربي غير العادي الخامس في الجزائر، الجزائر 9 - 7) يونيو / حزيران.(1988

المغرب مؤتمر القمة العربي غير العادي السادس في الدار البيضاء، المغرب 26 - 23) مايو / أيار.(1989

مؤتمرات القمة العربية فترة التسعينات:

العراق مؤتمر القمة العربي غير العادي السابع في بغداد، العراق 30 - 28) مايو / أيار.(1990

مصر مؤتمر القمة العربي غير العادي الثامن في القاهرة، مصر 10 - 9) أغسطس / آب.(1990

مصر مؤتمر القمة العربي غير العادي التاسع في القاهرة، مصر 15) أغسطس / آب.[4](1991

مصر مؤتمر القمة العربي غير العادي العاشر في القاهرة، مصر 23 - 22) يونيو / حزيران.(1996

مؤتمرات القمة العربية فترة 2000-2009:

مصر مؤتمر القمة العربي غير العادي الحادي عشر في القاهرة، مصر 22 - 21) تشرين الأول.(2000

الأردن مؤتمر قمة عمان في عمّان، الأردن 30 - 27) مارس / آذار.(2001

لبنان مؤتمر قمة بيروت في بيروت، لبنان 28 - 27) مارس / آذار.(2002

مصر مؤتمر قمة شرم الشيخ في شرم الشيخ، مصر 1) مارس / آذار.(2003

تونس مؤتمر قمة تونس في تونس، تونس 23 - 22) مايو / أيار.(2004

الجزائر مؤتمر قمة الجزائر في الجزائر، الجزائر 23 - 22) مارس / آذار.(2005

السودان مؤتمر قمة الخرطوم، الخرطوم، السودان 29 - 28) مارس / آذار.(2006

السعودية مؤتمر قمة الرياض في المملكة العربية السعودية 29 - 28) مارس / آذار.(2007

سوريا مؤتمر قمة دمشق في الجمهورية العربية السورية 30 - 29) مارس / آذار(2008

قطر مؤتمر قمة الدوحة في دولة قطر 31 - 30) مارس / آذار.(2009

مؤتمرات القمة العربية فترة 2010:

ليبيا، مؤتمر قمة سرت في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 28 - 27) مارس / آذار[5].(2010

العراق، مؤتمر بغداد في العراق القمة العربية الثالثة والعشرون :بغداد، العراق 29 - 27) مارس /أذار.(2012

قطر، مؤتمر الدوحة في قطر القمة العربية الرابعة والعشرون :الدوحة، قطر 27) مارس.(2013

الكويت، مؤتمر الكويت القمة العربية الخامسة والعشرون :الكويت، الكويت 25) مارس.(2014

مصر، مؤتمر شرم الشيخ القمة العربية السادسة والعشرون :شرم الشيخ، مصر 28) مارس.(2015

موريتانيا، مؤتمر نواكشوط القمة العربية السابعة والعشرون :نواكشوط، موريتانيا 27) يوليو.(2016

الأردن، مؤتمر البحر الميت القمة العربية الثامنة والعشرون :البحر الميت، الأردن 29) مارس.(2017

السعودية، مؤتمر الظهران القمة العربية التاسعة والعشرون :الظهران، السعودية 15) أبريل.(2018

تونس، مؤتمر تونس القمة العربية الثلاثون :تونس، تونس.(2019)

مؤتمرات القمة العربية القمم الاقتصادية:

الكويت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية 20 - 19) يناير / كانون الثاني.(2009

مصر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية 20 - 19) يناير / كانون الثاني.(2011

السعودية القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية22 - 21) يناير / كانون الثاني .(2013

لبنان القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.(2019)

المراجع:

1. مؤتمرات القمة العربية، من الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية نسخة محفوظة 07أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين.
2. بدعوة من الملك فاروق، ودعت إلى وقف الهجرة اليهودية، وتحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق بين عنصر ومذهب.

3. كان هذا المؤتمر عبارة عن تتمة لمؤتمر القمة السداسي.
4. عقدت هذه القمة الطارئة إثر الغزو العراقي للكويت.
5. سميت قمة صمود القدس.

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

https://www.wikiwand.com/ar/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9